العلاقة بين الأمن والتنمية في دول الربيع العربي دراسة حالة " الأزمة السورية"

The relationship between security and development in the Arab Spring countries Case study the Syrian crisis

تاريخ الاستلام : 2019/03/21 ؛ تاريخ القبول : 2019/06/30

* مبروك ساحلي

أستاذ محاضرأ

قسم العلوم السياسية

جامعة أم البواقي –الجزائر-

ملخص

يحاول هذا المقال دراسة العلاقة المتبادلة بين الأمن والتنمية، بوصفها أحد أبرز موضوعات الاقتصاد السياسي، إذ ساعدت جملة من المتغيرات على توكيد العلاقة بينهما، نتيجة لعوامل عدة منها تطور مفهومي الأمن والتنمية، وخروجهما عن الإطار التقليدي المادي إلى جوانب الإنسان الأخرى. كما حاولت الدراسة تحليل الوضع في سوريا، وأثر انعدام الأمن فيها منذ 2011 على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعلى معدلات التنمية البشرية.

الكلمات المفتاحية: الأمن ؛ التنمية ؛ الأزمة السورية.

Abstract

This article attempts to examine the interrelationship between security and development, as one of the most prominent topics of political economy, A number of variables have helped to reinforce the relationship between them, as a result of inter alia, the evolution of the concepts of security and development and their departure from the traditional physical framework to other human aspects. The study also attempted to analyze the situation in Syria, and the impact of insecurity in it since 2011 on economic and social conditions and human development rates.

Keywords: Security ; Development; Syrian Crisis.

Résumé

Cet article décrit les transformations du contenu des concepts et termes croisés de la sécurité et du développement, ainsi que l'influence des approches sécuritaires sur les politiques de développement au Syrie après le déclanchement du printemps arabe . Hélas, celui-ci débouche sur de nouvelles et graves insécurités alimentaires, économiques et sociales. Notre analyse s'ancre dans l'étude d'un cas particulier.

Mots clés: Sécurité; Développement; La crise syrienne.

* Corresponding author, e-mail: sahlimabrouk.aa@hotmail.fr

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2019.

مقدمة:

يشكل إنعدام الأمن تحديا رئيسيا أمام عملية التنمية في عصرنا الحالي، فهناك ما يربو عن 1.6 مليار إنسان يعيشون في مناطق متأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع أو بأعمال العنف. ولم يفلح حتى الآن أي من البلدان منخفضة الدخل، أو الهشة أو المتأثرة بالصراعات، في تحقيق أي من الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة.

وجاءت مخاطر جديدة كالجريمة المنظمة والتهريب، والإضطرابات الداخلية والإرهاب لتزيد من حدة الانشغال المستمر بالحروب التقليدية الداخلية، حيث تعرض نموها الاقتصادي للخطر وأصاب الركود مؤشرات تنميتها البشرية، ومن بينها الدول العربية التي عرفت موجة من الحركات الإحتجاجية عام 2011 (أو ما يعرف بدول الربيع العربي) بدءا من تونس ثم مصر وسوريا.

أهمية الدراسة: مع تزايد الاهتمام بدراسة موضوع الأمن في دول الربيع العربي عامة وسوريا خاصة و في إطار الحيوية (العلمية و العملية) التي يكتسبها هذا المفهوم من خلال الأدوار التي يؤديها خاصة في المجال التنموي، تبرز العلاقة التفاعلية بين هذين المتغيرين (الأمن و التنمية) كمقياس للبرهنة على مستوى القدرة و الكفاءة و التي يفترض أن يتميز بها "الأمن " كمفهوم يرتبط إرتباطا وثيقا بعملية التنمية؛ فهو من ناحية يعد أحد نتائج هذه العملية ومن ثم يعتبر متغيرا تابعا لها، ومن ناحية أخرى يمثل أحد المكانيزمات الأساسية و المؤثرة فيها، و بالتالي يعد متغيرا مستقلا عنها.

طبيعة هذه العلاقة تجسدت بوضوح ضمن الحالة السورية فبعد أن حظيت سوريا خلال العقود الماضية بشيء من الاستقرار والأمن ووضع الخطط والبرامج التنموية الشاملة، التي أدت إلى تطور وتحسن في مختلف المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية. إلا أن هذه الأوضاع تغيرت في سوريا بسبب الحرب الداخلية التي تمر بها منذ 2011 وعقوبات اقتصادية دولية وهو ما انعكس سلبا على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إشكالية الدراسة: يشير تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة1994، إلى أهمية العلاقة بين الأمن والتنمية الذي لاقت فيما بعد اهتمام المؤسسات الدولية الأخرى (صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي). حيث تركز مشكلة الدراسة على كشف الغموض القائم في العلاقة بين متغيري الأمن والتنمية بالتركيز على حالة سوريا. حول ما مدى كفاءة الأمن في تحقيق التنمية؟ وما مدى تأثير الأزمة الأمنية في سوريا على تحقيق التنمية؟

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، والمقترب النظمي بهدف تأصيل مبدأ الحياد في البحث العلمي للتوصل إلى نتائج أكثر علمية وموضوعية من ناحية. كما اعتمدت الدراسة على مقترب الاقتصاد

السياسي على أساس أنه الأكثر ملائمة في تقديم الفهم المعمق والمناسب للعمليات التي يتم بموجبها تفاعل عناصر الظاهرة، ورصد التأثيرات المتبادلة بين ماهو سياسي وماهو إقتصادي، والإستناد إلى الأطر والمقولات النظرية والمنهجية التي تجاوزت حاليا العديد من الطروحات التقليدية. إن قدرة الإقتصاد السياسي الجديد على معالجة هذه الدراسة، تكمن في مدى ما يحققه الباحث في الجمع بين المضمون الإقتصاد السياسي والتحليل السياسي.

خطة الدراسة: للإجابة عن الإشكالية إرتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، و ذلك على النحو التالي:

أولا- الحدود المفاهيمية لمقاربة الأمن وتهديداته الجديدة

ثانيا- تطور مفهوم التنمية

ثالثا-التفاعل بين الأمن والتنمية (دراسة حالة سوريا)

خاتمة

أولا- الحدود المفاهيمية لمقاربة الأمن وتهديداته الجديدة: يحظى موضوع الأمن بأهمية كبيرة في الدراسات الاجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة، ويمكن حصر هذه الأهمية في مستويين:(معمري 2007، 18)

- المستوى العلمي: فتتجلى هذه الأهمية من خلال مركزية موضوع الأمن كبرنامج بحثي في مختلف النظريات سواء الكلاسيكية أو المعاصرة، إضافة إلى كونه نقطة ارتكاز منهجية للإنطلاق في دراسة المنظورات الأمثل لتفسير التحولات الدولية المتعاقبة، فالأمن هو إحدى تركيبات وعمليات السياسة العالمية التي تشكل محورا للمناظرة الضمنية بين شتى الاتجاهات النظرية الكبرى.

- المستوى العملي: تتجلى هذه الأهمية من إدراك الدول لبيئتها الأمنية داخليا وخارجيا وإنعكاس ذلك على صياغة منظوماتها الأمنية بشكل توافقي أو تعارضي استنادا إلى مقوماتها وإمكاناتها الداخلية وارتباطها بتموقعها في النظام الدولي.

لقد ارتبط مفهوم الأمن وفق المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية، واستقلالها، واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى. ويرجع هذا التقليد في واقع الأمر إلى زمن الواقعية الكلاسيكية التي جسدها نيكولا ميكيافلي عندما رأى في متغير القوة أساسا لإستقرار الحكم. (زياني 2014، 287)

كما شكلت بداية التسعينيات من القرن الماضي نقلة نوعية في إدراك مفهوم الأمن تنظيرا وممارسة حيث تولى عدد معتبر من الدارسين مهمة إخراج الأمن من المفهوم العسكري الضيق الذي يضع البعد الدولاتي في قلب الإهتمام الذي لازمه إلى أبعاد أخرى لم تكن مدرجة في الفترة السابقة.(بن عنتر2005، 10)

وتمثلت إحدى المحاولات الأولية والمهمة للتعبير عن تلك الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن، بحيث لا يقتصر على التهديدات التقليدية، فيما أورده ريتشارد أولمان Richard H. Ulman، في مقاله إعادة تعريف الأمن Redefining Security، الذي نشر في عدد صيف 1983 من مجلة International Security. فبحسب أولمان فإن المنظور الضيق للأمن القومي، باعتبار ه يتلخص في: ".. حماية الدولة من

هجمات عسكرية عبر الحدود، خاطئ وخطر في آن واحد ...إن التهديد للأمن هو نشاط أو سلسلة أحداث تهدد، بشكل كارثي، ومن خلال مدى زمني محدود نسبيا، بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما، أو تهدد بشكل جوهري بتقليص مدى الخيارات السياسية المتاحة أمام حكومة تلك الدولة، أو وحدات خاصة غير حكومية داخلها، سواء أكانت هذه الوحدات أفراد أم جماعات أم مؤسسات". (عوني 2011، 05)

إن ارتباط ديناميكيات الأمن بمصادر تهديدات جديدة أسفر عن أبعاد جديدة للأمن لا ترتبط بالبعد العسكري التقليدي، والتي حددها باري بوزان Barry Buzan في خمسة مجالات هي: المجال العسكري، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي أو المجتمعي والبيئي(Buzan 1998,23)، وحدد تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تقريره التنمية البشرية لعام 1994 في محاولة لتفسير ظواهر جديدة من التهديد الأمني سبعة أنماط من تلك التهديدات، في: الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخص، والأمن المجتمعي، والأمن السياسي. (United Nations Development Programme, 1994)

ثانيا- تطور مفهوم التنمية: عرف مفهوم التنمية تطورا بدءا من المفهوم التقليدي، ومرورا بالمفاهيم التي ظهرت منذ أواخر عقد الستينيات من القرن العشرين ووصولا إلى المفهوم المعاصر للتنمية.

1- المفهوم التقليدي للتنمية: تعرف التنمية طبقا لهذا المفهوم بأنها عبارة عن عملية الزيادة المستمرة والسريعة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن. وعرف بعض الدارسين التنمية بأنها الحالة التي يصبح فيها الإقتصاد الوطني قادرا على توليد زيادات متواصلة في الناتج الوطني الإجمالي بمعدل يتراوح بين 5%- 7%، وهو ما يعني تحقيق زيادة متواصلة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي بمعدل يتراوح بين 2% و4% سنويا(بفرض أن معدل نمو السكان هو 3% سنويا) . (العيسوي 2000، 13)

من الواضح أن هذا المفهوم التقليدي للتنمية يستند إلى النظرية المادية الاقتصادية للتنمية وهي التي تركز على زيادة الإنتاج من خلال القيام بمقدار مناسب من الإستثمارات، ويتوقف ذلك القدر من الاستثمارات على حجم المدخرات المحلية والقروض والمساعدات الأجنبية المتاحة أمام الاقتصاد الوطني، ويرجع الفضل إلى كل من روى هارودHarrod، وإيفيس دومار Domar في توضيح هذه الفكرة في أواخر الثلاثينيات وفي الأربعينيات من القرن العشرين. (سويفي 2008، 57)

2- مفهوم التنمية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات: حدثت خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات عدة تطورات متعلقة بمفهوم التنمية، ونتيجة لذلك برزت مفاهيم أخرى للتنمية وهي: التنمية البشرية، التنمية المستدامة، التنمية المستقلة، والتنمية الشاملة.

وبالرغم من أن هذه المفاهيم تحمل أوصافا إضافية لها مثل البديلة، ذاتية، إلا أنها في الواقع ليست بديلة لمفهوم التنمية بل هي شروط أو أوصاف لأهم محتويات

التنمية، وكل مفهوم من المفاهيم المشار إليها يفصل أحد الأبعاد والجوانب الهامة المتضمنة في مفهوم التنمية(سويفي 2008، 68). وفيما يلي نتناول المفاهيم المذكورة:

أ- مفهوم التنمية البشرية: وعرفها تقرير التنمية البشرية لعام 2015:" بأنها عملية توسيع خيارات الإنسان، إذ يصبح في متناوله مزيد من الإمكانات ومتسع من الفرص لاستخدامها، والتنمية البشرية هي أيضا الهدف، هي إذا الوسيلة والحصيلة. فالتنمية البشرية تقضي بأن يمتلك البشر القدرة على التأثير في كل ما يُكون حياتهم. والنمو الاقتصادي هو وسيلة هامة لتحقيق التنمية البشرية ولكنه ليس غاية، والتنمية البشرية هي تنمية الإنسان ببناء الإمكانات البشرية، فهي للبشر إذ تحسن حياتهم وهي من البشر إذ يشاركون بفعالية في كل ما يُكون حياتهم. ونهج التنمية البشرية أوسع من نُهج أخرى، كنهج الموارد البشرية، أو نهج الاحتياجات الأساسية أو نهج الرفاه البشري". (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015، ص2)

ب- مفهوم التنمية المستدامة: عرف تقرير برونتلاند (The Brundtland Report) التنمية المستدامة على أنها:" تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها".(علي بدر 146،2003)

أما البنك الدولي فيعتبر نمط الاستدامة هو الرأسمال، وعرف التنمية المستدامة بأنها:"التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة."

What is Sustainable Development) (The Word Bank Group 2015, http://www.worldbank.org/depweb/english/sd.html

أما التعريف الأكاديمي للتنمية المستدامة فهو :" تنمية الناس(عن طريق الاستثمار في الموارد البشرية وليس الموارد المادية كون البشر هم الثروة الحقيقة للأمم) من أجل الناس (بضمان توزيع ثمار النمو الإقتصادي المتحقق بعدالة وعلى نطاق واسع) بواسطة الناس (بإعطاء الفرص للجيل الحاضر والجيل المقبل للمشاركة فيها) وترعي نظم الطبيعة(من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية)". (البستاني 2009، 85-61)

ج- مفهوم التنمية المستقلة: يمكن اعتبار دعوات بول بران إلى تحقيق التنمية المستقلة في تحليله لتطور المجتمع الهندي في كتابه " الاقتصاد السياسي للتنمية"، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي، بشكليه الفعلي والمتاح، واستغلاله أفضل استغلال ممكن، بدءا بقطع قنوات استنزافه الخارجية، وصولا إلى ربطه بمصلحة الطبقات الاجتماعية منخفضة الدخل والتي تمثل النسبة العظمى في المجتمع، كما أكد أن القضاء على كل أشكال الاستهلاك الترفي المقلد للاستهلاك في الدول المتقدمة، والذي يعد من أبرز مظاهر التبذير الفائض الاقتصادي الفعلي، وركز على أهمية العوامل الخارجية في تعزيز التبعية والتخلف، وقصور معالجته على قطع أسباب هذه العوامل مع انحيازه إلى النموذج غير الرأسمالي في التنمية المستقلة لتحقيق هدف الاستقلال التنموي. (عبد المنعم سعد حسين 1994، 54)

فقد عرف عبد المنعم وسعد حسين (1994، 56) التنمية المستقلة بأنها:" تلك العملية التي تتضمن فعلا إجراءات بعيدة الأمد يتناول بالتغيير حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية والعلاقات البنيوية كافة؛ على أن يجري تقويم وفق الإنجاز النسبي لكل حالة ضمن أبعاد التحول الضرورية، بما يكفل تعظيم القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد أو ضمن تكامل إقليمي أو قومي، وبما يؤمن استقلالية القرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي بعيدا، قدر الإمكان عن أي تأثيرات خارجية".

د- مفهوم التنمية الشاملة: يعالج هذا الإطار المفهوم الواسع للتنمية من النظرة التي يوليها البنك الدولي باعتبارها عملية تحويل للمجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية إلى الطرق الحديثة، والتي تتلخص في الأتي: (سويفي 2008، 83)

- إعتبار التنمية إثراء لحياة الأفراد من خلال توسيع الآفاق أمامهم وتقليل إحساسهم بالاغتراب.

- إن التنمية تسعى لتخفيض المعاناة من المرض والفقر، ليس فقط بإطالة الأعمار بل بتحسين نوعية الحياة.

- إن التنمية تزود الأفراد والمجتمعات بإمكانية أكبر للتحكم في مصائرهم، ولا يعني إهمال الزيادة في دخل الفرد (المفهوم التقليدي للتنمية) بل يعتبرها جزءا مهما من الصور الواسعة للتنمية.

فالتنمية، إذا هي:" عملية تراكمية متصلة، تتكون من جملة تبدلات سياسية واجتماعية واقتصادية وتقنية تتشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة، عملية تطلق رؤية ذاتية تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع، وتمكنه من توفير القوى البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقتصادي، مما يسمح بالتالي بتوفير مستوى لائق من المعيشة للمواطنين في إطار من الأمن بشكل متصل أو مطرد". (الزبيدي 2007، 55)

ثالثا-التفاعل بين الأمن والتنمية (دراسة حالة سوريا): يمكن التمييز بين ثلاثة منظورات لمقاربة العلاقة بين الأمن والتنمية، المنظور الأول ينطلق من فرضية مفادها أن التنمية متغير مستقل، أما الأمن فهو متغير تابع، وهذا يعني أن الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا بتوافر عدد من الشروط الأولية: الاقتصادية، الصحية، البيئية، إلى جانب الغذاء، وهذا ما تبناه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1994، أما المنظور الثاني فيرى أن الأمن شرط أساسي في تحقيق التنمية، الأمن متغير مستقل، والتنمية كمتغير تابع. أما المنظور الثالث فيرى أن العلاقة بين الأمن والتنمية علاقة تداخل وتشابك، كما أن العلاقة السببية بينهما متبادلة. فالتنمية يمكن النظر إليها كمتطلب لتحقيق الأمن، كما يمكن النظر إليها كنتيجة لتحقيق سياسات الأمن.

إن اضطرار الدولة جبرا لتوجيه مواردها نحو الدفاع عن حدودها السياسية يؤثر حتما على التنمية، ويمكن تفسير هذا التأثير من زاويتين، الأولى وهي ما يطلق

عليه The Ratchet Effect، حينما تمارس الدولة دورا محوريا في الدفاع عن الأمن الخارجي لأراضيها، فتقوم بتحريك الموارد الأساسية من استخداماتها المدنية إلى الاستخدام العسكري، وقد أثبت الواقع العملي أن انتهاء التهديد العسكري لا يرتبط بعودة هذه الموارد إلى سابق عهدها في الإنتاج المدني، ولا إلى نفس مستوى إنتاجيتها.(حلمي 2000، ص5)

أما الزاوية الثانية، فهي حين ما تؤدي الصراعات العالمية إلى فقدان الدولة لسيطرتها الداخلية على المجتمع المدني، فالتاريخ يؤكد أن توجيه الموارد لتغذية عجلة الحرب كان السبب الرئيسي في قيام الثورة في كل من ألمانيا وروسيا. فالأمن يعني هنا قدرة المجتمع على الاحتفاظ بذاته ومصالحه وقيمه الجوهرية في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، أما التنمية فتعني القدرة على تلبية الحاجات الأساسية ورفع مستوى المعيشة. وكما أن القدرات العسكرية لا توجد في فراغ، بل لا بد لها من قدرات اقتصادية وتكنولوجية عند مستوى معين، فإنه لا توجد دولة قوية عسكريا دون أن تكون كذلك اقتصاديا وتكنولوجيا ولكن العكس صحيح.(حلمي2000، ص5-6)

ورغم أنه من الشائع في الأدبيات أن التعريف الشامل للأمن قد ترسخ بفضل كتاب روبرت مكنمار المعنون بـ"جوهر الأمن" الذي صدر في عام 1963، حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة". واستطرد قائلا:" الأمن ليس هو المعدات العسكرية و إن كان يتضمنها، والأمن ليس هو القوة العسكرية وإن كان يشملها. إن الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل أمنة". (مبيضين 2004، 14)

فإن هيكل وأنشطة الأمم المتحدة كانت قد أقيمت على فلسفة شاملة تربط بين هدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وهدف تعزيز التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛ أي في المجالات التنموية؛ أي أن فلسفة الأمم المتحدة كانت أسبق من فكر مكنمار في ربط الأمن والتنمية. ربما الإضافة الهامة للباحثين المذكورين تمثلت بالأساس في تأسيس مفهوم تنموي للأمن. ثم تعددت الإسهامات التي ربطت مفهوم الأمن بمفاهيم تنموية من قبل الحاجات الأساسية للإنسان، ومستوى المعيشة، ونوعية الحياة، والتنمية البشرية...الخ. فعلى سبيل المثال نذكر حالة سوريا، كيف أثرت حالة اللأمن على معدلات التنمية فيها.

1- أثر الحرب على القطاعات الاقتصادية في سوريا: كان للسياسات التنموية خلال العقد الماضي في سوريا أثارا إيجابية على مستوى أداء الاقتصادي الكلي، فعلى الرغم من الصدمات العالمية والإقليمية، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4.45% سنويا. وانتعشت مواردها السياحية ووصلت تحويلات العاملين في الخارج و الإستثمار الأجنبي المباشر إلى أعلى مستوياتهما. كما بقي الاحتياطي الأجنبي عند مستويات جيدة نسبيا، حيث وصل إلى 18 مليار دولار أمريكي في عام 2010. كما تم ضبط عجز المالية العامة خلال العقد الماضي تحت مستوى 5% من الناتج المحلي الإجمالي، وحقق ميزان الحساب الجاري الخارجي فائضا، كما انخفض الدين العام ليصل إلى 23% من الناتج المحلي الإجمالي في 2010.(نصر وآخرون 2013،

34)، وصنفت ضمن الدول التي حققت أعلي معدلات النمو الاقتصادي على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك نظرا لما تمتعت به البلاد من استقرار سياسي واقتصادي وخطط اقتصادية طموحة، بالإضافة إلى وجود إمكانيات اقتصادية كبيرة في شتى المجالات.

إلا أنه مع إندلاع الصراعات الداخلية في سوريا منذ مارس 2011 شهد الاقتصاد السوري انهيارا كبيرا أدى إلى تراجع حاد في مختلف القطاعات الاقتصادية (كما هو مبين في الجدول رقم 01)، حيث أنه: (مداد 2016، ص 4-6)

- وصل إجمالي الخسائر في الناتج الإجمالي خلال سنوات الأزمة، إلى 4061 مليار ليرة سورية أو ما يعادل 81 مليار دولار أمريكي تقريبا (بالأسعار الثابتة للعام 2000).

- بدأ الناتج المحلي الإجمالي بالإنكماش والتراجع بداية من العام 2012، حيث سجل انكماشا بنسبة (-15.97%) ثم ازداد الوضع سوءا في العام 2013 ليتراجع بنسبة (-22.6%)، وذلك بسبب تصاعد الأزمة بشكل كبير في ذلك العام.

- انكماش القطاع الزراعي بشكل كبير نتيجة للأزمة، ذلك بسبب تعرض البنية التحتية للقطاع لأضرار كبيرة، نتيجة تركز معظم العمليات العسكرية في الأرياف، وتراجع الإنتاج الزراعي وتدهور الثروة الحيوانية، الأمر الذي أثر سلبا في إنتاجية هذا القطاع، ووصلت خسارته خلال الأزمة إلى 400 مليار ليرة سورية وهو ما يعادل 9.8% من إجمالي الخسارة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي.

- تعرض قطاع الصناعة والتعدين لأكبر الخسائر إذ وصلت إلى 2000 مليار ليرة (ما يعادل أربعة أضعاف الناتج المحلي للقطاع لعام 2010)، كما تراجع الوزن النسبي له من الناتج المحلي الإجمالي من 24% في العام 2010 إلى 10.3% في العام 2015. وبلغ معدل انكماش القطاع سنويا (-21.52%).

- تدهور قطاع البناء والتشييد بشكل كبير وتراجعت إنتاجيته بنسبة (-68%) في خلال الأزمة ووصلت الخسارة الإجمالية للقطاع إلى حوالي 187 مليار ليرة سورية.

- تعرض قطاع النقل والمواصلات لخسائر كبيرة وصلت إلى 402 مليار ليرة سورية، وانكمش القطاع بنسبة 22%. وتوزعت الخسائر على سنوات الأزمة على النحو الأتي: 17.5 مليار ليرة لعام 2011؛ 31.4 مليار ليرة سورية لعام 2012؛ 102.6 مليار ليرة سورية لعام 2013؛ و115.4 مليار للعام 2014؛ وأخير 135.7 مليار للعام 2015. وكانت إيرادات وزارة النقل السنوية قد وصلت قبل الحرب إلى ما يقارب 1389 مليون دولار.

- ارتفع عجز الموازنة العامة للبلاد بشكل كبير، إذ وصل إلى 604 ليرة سورية في العام 2015، بعدما كان بحدود 195 ليرة سورية في العام 2011. وهذا ما انعكس على شكل زيادة الديون الممنوحة من مصرف سورية المركزي للحكومة المركزية،

حيث وصل حجم الدين العام الداخلي في عام 2014 إلى حوالي 3400 مليار ليرة سورية وهو ما يعادل 1.8 ضعفا من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2015.

- وعلى صعيد التجارة الخارجية فقد تأثر القطاع سلبا بشكل كبير نتيجة الأزمة وانخفضت ربحية الاقتصاد من التجارة الخارجية من (+5%) في العام 2010 إلى (-3.8%) في العام 2014.

أدت التعطيلات الناتجة عن الصراع والعقوبات الدولية إلى خفض الصادرات السورية بنسبة 92% بين عامي 2011 و2015. وتشير التقديرات إلى أن العجز في الحساب الجاري بلغ 28% من إجمالي الناتج المحلي عام 2016، بعد أن سجل 0.7% عام 2010، وكان تمويل العجز يجري على نحو متزايد بالسحب من احتياطيات النقد الأجنبي التي انخفضت بشدة من حوالي 21 مليار دولار عام 2010 إلى أقل من مليار دولار عام 2015، وانخفضت إيرادات الموازنة من 23% من إجمالي الناتج المحلي عام 2010 إلى أقل من 3% عام 2015. ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع عائدات النفط والضرائب، وانهيار التجارة مع بلدان العالم بسبب العقوبات، ونمو الاقتصاد غير الرسمي، وضعف قدرة الإدارة على الجباية. وتصديا لهذا النقص تم تخفيض الإنفاق الحكومي (وخاصة النفقات الرأسمالية)، لكن هذه التدابير لم تكن كافية لتعويض انخفاض الإيرادات، ونتيجة لذلك، ارتفع الدين العام الإجمالي من 30% من إجمالي الناتج المحلي عام 2010 إلى 150% عام 2015. (مجموعة البنك الدولي 2017، ص6)

كما تشير تقديرات السيناريو الاستمراري(كما هو موضح في الجدول رقم 02)، أي في حال لم تندلع الأزمة، أن سورية كانت ستحقق معدل نمو سنويا في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 6.1% في عام 2011، و 5.4% في عام 2012، و5.5% في عام 2013، و4.9% في عام 2014، وكان يمكن أن تظهر زيادة قدرها 5.8% في الربع الأول من عام 2015، و5.6% في الربع الثاني، وما يقارب 5.7% في كل من الربع الثالث والرابع مقارنة بالأرباع ذاتها من العام 2014. ويبين السيناريو الاستمراري أن الناتج المحلي الإجمالي لسورية في العام 2015 كان سينمو بمعدل 30.8% مقارنة بعام 2010 في حال لم تحدث الأزمة. (المركز السوري لبحوث السياسات 2016، 13)

وكان لتدمير رأس المال المادي والخسائر البشرية والنزوح القسري وتفكك الشبكات الاقتصادية عواقب مدمرة على النشاط الاقتصادي السوري. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي في سوريا انكمش بنسبة 61% بين عامين 2011 و2015 بالقيمة الحقيقية، وبنسبة 2% إضافة عام 2016، أي بإنخفاض بنسبة 63% مقارنة مع مستواه عام 2010. وتظهر تقديرات مؤشرات الحسابات القومية، بما في ذلك أرقام إجمالي الناتج المحلي بالواقع المغاير المقدرة بإستخدام أساليب التقدير الإحصائي، أن إجمالي الناتج المحلي الفعلي انخفض بمقدار 51مليار دولار (بأسعار عام 2010) عن إجمالي الناتج المحلي بالواقع المغاير عام 2016، وبتجميع هذه الفروق بين أرقام إجمالي الناتج المحلي الفعلي وفي الواقع المغاير بين عامي 2011 و 2016، يتبين أن الخسارة التراكمية من إجمالي الناتج المحلي تصل إلى 226 مليار

دولار بأسعار 2010، أي حوالي أربعة أضعاف إجمالي الناتج المحلي لعام 2010. (مجموعة البنك الدولي 2017، ص 6)

2- أثر الحرب على معدلات التنمية البشرية في سوريا: بينت المؤشرات الاجتماعية، بما فيها أهداف التنمية الألفية قبل عام 2011، بأن سورية تحتل موقعا جيدا مقارنة بالدول العربية فيما يتعلق بالأهداف التعليمية والصحية الأساسية. وعلى الرغم من المعدل البطئ للتطور، يؤكد تقرير بأن سوريا كانت على طريق تحقيق معظم الأهداف. إلا أنه مع استمرار الصراع لسبعة أعوام مسببا أثارا مأساوية على الأداء التنموي فيها، من خلال تدمير واسع لكل من الرأسمال البشري والاجتماعي والاقتصادي، لتصل إلى خسائر غير قابلة للاحتمال للأجيال الحالية والمستقبلية.

حيث شهدت الأبعاد الثلاثة لدليل التنمية البشرية والمتمثلة في الصحة والتعليم، والدخل تدهورا كبيرا منذ اندلاع الأزمة، ففي نهاية عام 2015 تراجع دليل الصحة، إذ يشير الجدول رقم (03) لفترة ما قبل الأزمة وما بعدها إلى تراجع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 72.0 عام 2010 إلى 69.6 عام 2015.

وفي نهاية عام 2015، انخفض دليل التعليم بنسبة 34.3% مقارنة بعام 2010 نتيجة تدهور معدلات الالتحاق بالمدارس والانخفاض في سنوات التمدرس، إن ما يقارب نصف الأطفال في سن التعليم الأساسي خارج المدرسة منذ عام 2014، كما أدى التسرب في مستويات التعليم الأعلى إلى انخفاض ما يعادل 24.6% في متوسط سنوات التمدرس مقارنة بالسيناريو الاستمراري، وبالنتيجة، انخفض ترتيب سورية عام 2015، في دليل التعليم من 124 إلى 173 من أصل 187 دولة.

وفي عام 2015، تراجع دليل الدخل بنسبة 24.3% مقارنة بالعام 2010، وبالتالي تراجع ترتيب سورية في دليل الدخل من المرتبة 126 إلى المرتبة 164 من أصل 190 دولة، ويعكس هذا الإنخفاض في دخل الفرد، الركود وتبدد الثروة خلال النزاع.

لقد كان أثر النزاع المسلح على المكونات الثلاثة لدليل التنمية البشرية عام 2015 مماثلا لأثره عام 2014 حيث استمرت هذه المكونات في مستواها المنخفض جدا، وقد أظهرت نتائج السيناريو الاستمراري أن دليل التنمية البشرية لسورية كان ليرتفع من 0.646 عام 2010 إلى 0.653 عام 2015 ما يضع سورية ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة. (المركز السوري لبحوث السياسات 2016، 43)

كما أدى امتداد النزاع المسلح في سوريا واتساع نطاقه إلى أزمة إنسانية حيث أصبح 5627781 شخص لاجئ، منهم 26.1% تقريباً في عمر الإنتاج، أي بين سنّ الـ18 و59 عاما، و أنهم في حاجة إلى مساعدات تبلغ قيمتها حوالي 3.740 مليار دولار، تتوفر منها حوالي 61%، وفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

(The UN Refugee AgencyCrises de Réfugiés

/regional.php syrianrefugees http://data.unhcr.org/

ويبين التقرير الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للاجئين أنه إضافة إلى وجود حوالي 400 ألف سوري عامل في لبنان من قبل، فإن 991.971 لاجئ سجّلوا من قبل نفس المنظمة حتى 29 مارس 2018، وأنه بحسب بيانات مجلس الوزراء والرئاسة اللبنانيين، فإن السوريين المسجلين وغير المسجلين في لبنان بلغوا نحو 1.2مليون سوري، وهم يشكلون بحسب التقرير25% من عدد السكان في لبنان حاليا.

(The UN Refugee Agency, Crises de Réfugiés, 2018. http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php)

كذلك تعاني سورية من ارتفاع حاد في معدل البطالة الذي بلغ 54.3% من اليد العاملة، أي ما يعادل 3.39 مليون شخص، من بينهم 2.67 مليون شخص فقد عمله خلال الأزمة، الأمر الذي أثر على معيشة ما يقارب 11.03 مليون شخص يعيلهم أولئك العمال المتعطلين عن العمل.

(United Nations Development Programme 2016, Human Development Reports, Syrian Arab Republic) http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/SYR

وفي عام 2009، كان 7.2% (أي 1.5 مليون شخص) من سكان سوريا يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في حين كان 7.4% (1.6 مليون شخص) يعيشون في حالة مشابهة للفقر المتعدد الأبعاد. و يعاني الآن ثلاثة من أصل كل أربعة سوريين من الفقر ويعيش 67% منهم في فقر مدقع بعدما كانت نسبته 0.07% عام 2010. وفي مارس 2016، كان 13.5 مليون شخص يحتاج إلى مساعدات إنسانية، وبشكل خاص أولئك المتواجدين في مناطق النزاع والمناطق المحاصرة حيث يواجهون سوء التغذية والمجاعة. (البوابة العربية للتنمية 2016، اللمحة الإحصائية السورية 2016)

http://arabdevelopmentportal.com/ar/country/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

لم تكن هذه الأرقام عن تدفق السوريين إلى الخارج سوى مؤشر عن مدى سوء الحياة التي يمكن أن يعيشها السوريون داخل بلدهم، ضمن هذه الظروف من الناحية الأمنية والاقتصادية. وهذا ما جعل دمشق تحتل المرتبة الأولى على مستوى العالم كأسوأ مدينة للعيش في الفترة التي صدر فيها التقرير عن مجلة إيكونومست أوت2013 كما تم تصنيف دمشق كأكثر مدن العالم خطرا على الموارد البشرية للعام 2013، من بين 138 مدينة عالمية شملتها دراسة شركة Aon Hewitt.(المحمود2015، اقتصاد الحرب في الصراع السوري: تكتيك "دَبِّر راسك")

http://carnegie-mec.org/2015/07/23/ar-pub-60273

كما صنفت مؤسسة من أجل السلام في تقريرها حول مؤشرات الدولة الهشة 2017 سوريا ضمن الدول التي في حالة إنذار مرتفع جدا بإحتلالها المرتبة الخامسة بـ110.6 نقطة بعدما كانت تحتل المرتبة 48 عالميا بـ 85.9 نقطة سنة 2011. كما هو موضح في الجدول رقم 04.

خاتمة: من خلال ما سبق ومن الناحية العملية والأكاديمية يبدو أن التشابك متزايد بين التنمية والأمن، حيث يتضمن مفهوم التنمية توسيع الخيارات أمام البشر، وهو الذي

شمل فيه مفهوم الأمن، بما يعنى وجود علاقة تداخلية بين المفهومين حيث يترتب التقدم في أحدهما التقدم في الآخر والعكس صحيح، فالإخفاق الأمني يحدث تخلفا تنمويا، فالصراع الداخلي في سوريا خلف خسائر بشرية واجتماعية واقتصادية ضخمة أيضا ومتنامية. والتي كانت من المفروض أن توجه لتحقيق التنمية الشاملة. ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- أن العلاقة بين الأمن والتنمية هي علاقة مركبة لأنها ببساطة هي علاقة بين ظاهرتين كل منهما ظاهرة مركبة. أي أن العلاقة بين الأمن والتنمية ليست علاقة بسيطة. وذلك رغم ما تحقق أي منهما يساعد على تحقيق الآخر. وبمعنى آخر فإن التنمية لا تتحقق في غياب الأمن، كما أن إخفاق جهود التنمية لا بد وأن يقود إلى تهديد الأمن. إن كلا من الأمن والتنمية هو شرط لوجود الآخر لكن فيما وراء هذه العلاقة القوية والتي تبدو مبسطة بين الأمن والتنمية، فإن الصلة بين المفهومين والظاهرتين تصاغ في ضوء العديد من المتغيرات والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعمل إثرها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

- كبّدت سوريا أكبر تكلفة اقتصادية للعنف في العالم، قدرت بـ 68 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، وقد ترك العنف فيها أيضا أكبر تأثير على الاقتصاد على مستوى العالم، وذلك بقيمة 42 مليار دولار بحسب مماثلات القوة الشرائية، وارتفعت نسبة التضخم بحوالي 600%. وبلغ إجمالي خسائر الاقتصاد السوري نحو 226 مليار دولار الذي كان من المفروض أن تتوجه إلى تحقيق التنمية في البلد.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم، العيسوي (2000). **التنمية في عالم متغير**. القاهرة: دار الشروق.

2. باسل، البستاني.(2009). **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

3. حسن لطيف كاظم، الزبيدي.(2007). **الدولة والتنمية في الوطن العربي**. ط1، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

4. ربيع، نصر، وأخرون.(2013). **الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**. دمشق: المركز السوري لبحوث.

5. عبد النور، بن عنتر (2005). **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

6. عبد الهادي عبد القادر، سويفي.(2008). **أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي**، القاهرة: دار الساقي.

7. صالح، زياني.(مارس 2014). تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة. **مجلة المفكر**. (05).285- 298.

8. مالك، عوني.(أكتوبر 2011). رهان الثورات... تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية، مجلة **السياسة الدولية**.(186)،3-6.

9. مخلد مبيضين. (يناير 2004). النفط والأمن القومي العربي: دراسة تأثير عامل النفط على الأمن القومي العربي. **مجلة دراسات المستقبلية**.(09).09-55.

10. مصطفى، علوي.(2000). الأمن والتنمية في النظرية والتطبيق، **مجلة النهضة**.(05) 81- 95.

11. منال ابراهيم، حلمي.(2000). العلاقة بين الأمن والتنمية: البعد الاقتصادي، **مجلة النهضة**.(05). ص5-63.

12. عبد المنعم، السيد علي، وسعد حسين، فتح الله.(1994). التنمية المستقلة: المفهوم- الاستراتيجيات، المؤشرات، النتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختارة. **مجلة بحوث اقتصادية عربية**. (03).51-93.

13. عزيزة، محمد علي بدر. (مارس 2003). العلاقة بين السلم والتنمية المستديمة (حالة إفريقيا) ، **مجلة الحقيقة**.(02).145-188.

14. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2016)، **تقرير التنمية البشرية:2015، التنمية في كل عمل. نيويورك:** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

15. مجموعة البنك الدولي.(2017)، **خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية في سوريا.** واشنطن: مجموعة البنك الدولي.

16. مركز دمشق للأبحاث والدراسات. (2016). **تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري (2011-2015).** دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات.

17. المركز السوري لبحوث السياسات.(2016). **سورية في مواجهة التشظي: تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال العام 2015**. دمشق: المركز السوري لبحوث السياسات.

18. خالد، معمري.(2008). **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، دولة الجزائر.

19. البوابة العربية للتنمية. (2016). اللمحة الإحصائية السورية 2016. تم استرجاعه بتاريخ: 2018/02/08

http://arabdevelopmentportal.com/ar/country/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

20. حمود، المحمود2015، اقتصاد الحرب في الصراع السوري: تكتيك "دَبِّر راسك". بيروت: مركز كارينغي. تم استرجاعه بتاريخ: 2017/11/12 http://carnegie-mec.org/2015/07/23/ar-pub-60273

21. Barry Buzan, Ole,Waever and Jaap, De wilde.(1998). **Security: A new framework for Analysis.** Baulder : Lynne Reinner Publisher.

22. United Nations Development Programme .(1994). **human development report 1994.** New York : Oxford University Press **.**

23. The Word Bank Group 2015, What is Sustainable Development. Retrieved 12/02/2018 http://www.worldbank.org/depweb/english/sd.html

24. The UN Refugee Agency, 2018. Crises de Réfugiés. Retrieved 02/04/2018. http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

25. -United Nations Development Programme 2016, Human Development Reports, Syrian Arab Republic. Retrieved 16/02/2018. http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/SYR

26. -The Fund for Peace 2017,Fragile States Index. Retrieved 05/01/2018. www.fundforpeace.org

قائمة الجداول

الجدول رقم (01): توزع الخسارة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي نتيجة الأزمة التي تعرفها سوريا على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

القطاع	الخسارة (2011-2015)	النسبة المئوية
الصناعة والتعدين	2.009.502-	%49.5
تجارة الجملة والمفرق	759.000-	%18.7
النقل والمواصلات والتخزين	4.02.277-	%9.9
الزراعة	399.779-	%9.8
البناء والتشييد	186.720-	%4.6
المال والتأمين والعقارات	175.523-	%4.3
خدمات حكومية	60.119	%1.5-
باقي القطاعات الاقتصادية	188.450-	%4.6
مجموع الخسائر	4.061133-	100

المصدر: (مداد2016، ص12).

الجدول رقم(02): الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاع 2010-2015 والآثار المقدرة للازمة بمليارات الليرة السورية (بالأسعار الثابتة لعام 2000)

/		الزراعة	الصناعة الاستخراجية	الصناعات التحويلية	المرافق العامة	البناء والتشييد	التجارة الداخلية	النقل والاتصالات	المال والتأمين والعقارات	الخدمات الحكومية	الخدمات الاجتماعية	المنظمات غ الحكومية	الناتج المحلي الإجمالي
الفعلي 2010		240	186	44	37	52	297	191	69	207	59	1	1385
السيناريو الاستمراري (الاسقاطات)	2011	263	185	47	42	55	310	201	76	224	66	1	1470
	2012	276	185	49	47	57	323	212	82	243	73	1	1549
	2013	290	184	52	53	60	337	223	89	263	81	1	1635
	2014	293	183	56	60	63	352	234	97	285	90	1	1714
	2015	308	184	60	68	68	368	248	104	308	100	0	1812
أثر الأزمة	2011	0	19	8	3	5-	47	44	0	9	5	0	131
	2012	46	99	29	13	24	144	86	28	64	21	2-	551
	2013	121	166	35	29	42	230	132	57	157	35	4-	1001
	2014	156	174	39	41	46	266	154	71	189	48	6-	1177
	2015	162	174	44	51	53	280	130	80	241	58	8-	1300

المصدر: (مداد 2016 ، ص17)

الجدول رقم (03): تطور معدلات التنمية البشرية في سوريا(2005- 2015)

السنوات	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	متوسط سنوات التعليم المتوقعة	متوسط سنوات الدراسة	نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي	قيمة التنمية البشرية
2005	74.3	11.4	5.8	5.427	0.636
2010	72.0	12.0	6.3	6.174	0.646
2011	71.1	13.0	6.3	5.854	0.645
2012	70.4	9.0	6.3	4.668	0.635
2013	69.9	9.0	6.3	3.632	0.575
2014	69.6	9.0	5.6	2.905	0.553
2015	69.7	9.0	5.1	2.441	0.536

Source : (Human Development Report 2016,P3)

الجدول رقم 04: مؤشرات الاستقرار في سوريا قبل الأزمة وبعدها 2006-2017

/	المجموع	المرتبة	الضغوط	اللاجئين	المظالم	هجرة الأدمغة	التنمية غير	الفقر والتدهور	شرعية الدولة	الخدمات العامة	حقوق الإنسان	جهاز الأمن	إعاقة النخب	التدخل الخارجي
2006	88,6	33	7,0	7,1	8,0	6,8	8,9	6,5	9,0	5,5	9,0	7,5	7,1	6,2
2007	88,6	40	6,5	8,9	8,0	6,8	8,1	6,8	8,5	5,3	8,5	7,4	7,5	6,3
2008	90,1	39	6,5	9,0	8,0	6,8	8,1	6,8	8,8	5,7	8,8	7,6	7,7	6,3
2009	89,8	39	6,1	9,2	8,2	6,8	8,0	6,8	8,8	5,7	8,6	7,8	7,8	6,0
2010	87,9	48	5,9	8,9	8,3	6,6	7,8	6,3	8,6	5,5	8,8	7,6	7,8	5,8
2011	85,9	48	5,6	8,5	8,7	6,3	7,4	5,8	8,3	5,8	8,6	7,5	7,9	5,5
2012	94,5	23	5,5	9,0	9,2	6,0	7,5	6,3	9,5	7,0	9,4	8,5	8,7	7,9
2013	97,4	21	5,6	9,5	9,3	6,2	7,2	6,4	9,6	7,0	9,5	9,8	9,2	8,1
2014	101,7	15	7,8	9,1	9,0	7,0	7,6	7,4	8,8	8,7	8,7	8,8	9,4	9,4
2015	107,9	09	8,1	10	10	7,4	7,0	7,5	9,9	8,2	10	10	9,9	9,9
2016	110.8	06	8.4	10.0	10.0	8.6	7.4	7.8	10	8.9	9.8	10	9.9	10
2017	110.6	05	8.2	9.8	9.8	8.4	7.7	8.1	9.9	9.2	9.8	9.8	9.9	10

المصدر: (The Fund for Peace 2017,Fragile States Index)

www.fundforpeace.org